

التهجير القسري المستمر في القدس



هذه المطوية: تتناول هذه المطوية ثلاث من السياسات التي تُنفذها (إسرائيل) بشكل ممنهج في القدس، بهدف السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض بأقل عدد ممكن من السكان الفلسطينيين. أعد هذه المطوية المشاركون والمشاركات في مشروع عين على القدس، والذي نفذه بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين بالتعاون مع دائرة تنمية الشباب، وجمعية برج اللقلق المجتمعي، وجمعية البستان - سلوان.

سياسات التهجير القسري

يهدف مركز بديل إلى تسليط الضوء على أبرز سياسات التهجير التي تطبقها (إسرائيل) على جانبي الخط الأخضر بشكل عام، وفي القدس بشكل خاص؛ مثل الحرمان من الإقامة والسكن، فرض نظام التصاريح، الفصل العنصري، الحرمان من الانتفاع بالمصادر الطبيعية، التنكر لحق الفلسطينيين في جبر أضرارهم (العودة، واستعادة الممتلكات، والتعويض وعدم تكرار الانتهاكات)، قمع المقاومة، سياسة التخطيط والتنظيم العنصرية، مصادرة الأراضي والحرمان من الانتفاع بها، الاعتداءات المتواصلة المرتكبة من قبل فاعلين غير الدولة (المستعمرون الأفراد أو المؤسسات).

تشكل هذه السياسات، سواء التي اتخذت شكل التهجير المباشر كما حدث في الحروب في ١٩٤٨ و١٩٦٧، أو تلك التي تُفرض من خلال القوانين والإجراءات والممارسات التي ترمي إلى خلق بيئة قهرية، أدوات ووسائل الاستراتيجية الصهيونية الهادفة إلى السيطرة على أكبر مساحة من الأرض بأقل عدد من السكّان الفلسطينيين.

التهجير القسري المستمر في القدس

كباقي فلسطين ولكن بتركيز أكبر، تتعرض مدينة القدس ومنذ نكبة عام ١٩٤٨ الى سلسلة من سياسات التهجير القسري الممنهجة، والتي تهدف الى إخلاء الأرض من سكانها الفلسطينيين، وزيادة عدد المستعمرين الاسرائيليين- اليهود. وقد شهدت الفترة اللاحقة لاحتلال الجزء الشرقي من القدس عام ١٩٦٧، مجموعة من السياسات المسندة بقوانين طورتها (إسرائيل) بهدف تضيق الخناق على القدس وسكانها الفلسطينيين لترحيلهم وتهويد المدينة.



سياسة قمع المقاومة

أبرز الاجراءات والسياسات القمعية التي تندرج تحت سياسة قمع المقاومة:

١. القتل خارج نطاق القانون والاستخدام المفرط للقوة:

منذ احتلال الجزء الشرقي من مدينة القدس عام ١٩٦٧ وبجانب العديد من سياسات التهجير القسري الأخرى، تعمّدت (إسرائيل) استخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين في القدس؛ لا سيّما أعمال القتل خارج نطاق القانون. ففي الفترة ما بين تشرين أول ٢٠١٥ حتى كانون ثاني ٢٠١٧، شهدت مدينة القدس قمعاً واستخداماً مفرطاً للقوة؛ الأمر الذي نتج عنه ارتكاب أعمال قتل خارج نطاق القانون ضد الشباب الفلسطيني في القدس. وتشير الاحصائيات إلى استشهد أكثر من ٥٠ فلسطينياً من القدس بالإضافة إلى إصابة نحو ٣٩٤ في الفترة المذكورة أعلاه في العديد من أحياء المدينة المحتلة.

تتعمّد (إسرائيل) استهداف الفلسطينيين في القدس وارتكاب جرائم القتل خارج نطاق القانون بحقهم كجزء من سياستها الممنهجة في قمع المقاومة المشروعة للفلسطينيين وذلك بهدف تسهيل تنفيذ سياسات التهجير الأخرى.

إن استخدام القوة المفرطة ضد الشباب في القدس بطريقة ممنهجة، وحالة انسداد الأفق أمامهم، وانعدام الأمن، والتضييق المستمر الناتج عن سياسة قمع المقاومة، يؤدي إلى خلق بيئة قهرية تجعل من استمرار بقاء المقدسيين في مناطقهم أمراً أشبه بالمستحيل.

٢. الإعتقال الإداري التعسفي:

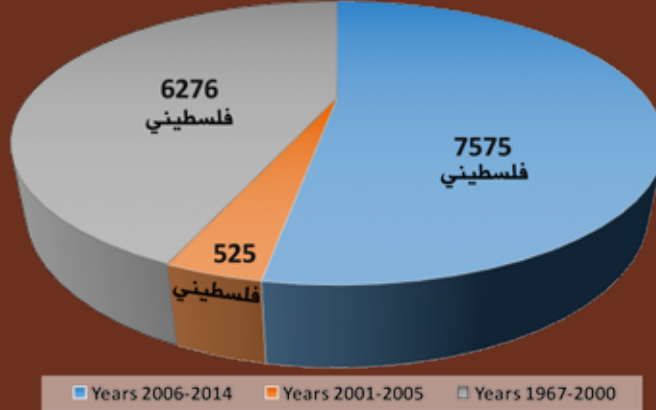
تستخدم (إسرائيل) سياسة الاعتقال التعسفي والإداري للفلسطينيين كوسيلة مُأسسة وممنهجة لقمع ووأد مقاومة الشعب الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر. وفيما يتعلق بمدينة القدس، تشير آخر الاحصائيات حتى مطلع العام ٢٠١٧ إلى أن عدد الأسرى الفلسطينيين من سكان القدس داخل السجون الإسرائيلية قد وصل ٥١٠ أسيراً، بالإضافة إلى ١٢ أسيراً وأسيرة يخضعون للإعتقال الإداري.



٣. العقاب الجماعي (العزل، هدم المنازل، سحب الاقامات):

تنفيذاً لتعهداته السابقة، أصدر وزير الداخلية الإسرائيلي في كانون ثاني ٢٠١٧ قراراً بسحب اقامة ١٢ من أفراد عائلة الشهيد فادي القنبر، وكذلك الإقامة الدائمة لوالدته. بالإضافة الى توزيع نحو ٨٠ اخطاراً بالهدم في حي عائلته في جبل الهكبر بحجة عدم وجود ترخيص. كها قامت (إسرائيل) بتطبيق عقوبات أخرى طالت كافة سكان جبل الهكبر، منها إغلاق الطرق الرئيسية بالمكعبات الإسمنتية؛ الأمر الذي أدى الى التضييق على سكان القرية والحدّ من قدرتهم على الحركة.

عدد الفلسطينيين الذين تم سحب إقاماتهم من مدينة القدس



هل تعلم:

منذ العام ١٩٦٧، قامت (إسرائيل) بسحب اقامة أكثر من ١٤ ألف فلسطيني من سكان القدس.

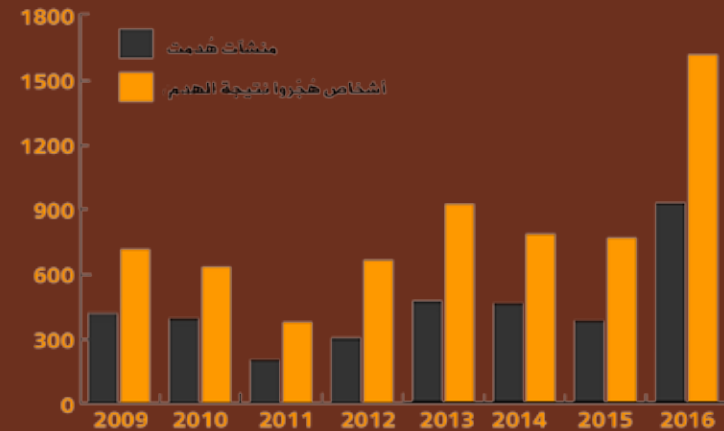


تستمر (إسرائيل) في فرض عقوبات جماعية على الفلسطينيين بالاستناد الى ما تسميه سياسة «كي الوعي»؛ وذلك بطريقة تناسب العقيدة الصهيونية العنصرية عبر تثبيت مفهوم التفوق العنصري، وخلق «الفلسطيني الصالح»؛ اي المدعن والقابل بدونيته.

أعلن وزير الدفاع أفيفدور ليرمان في آب من العام ٢٠١٦ عن عزوه تنفيذ سياسة إسرائيلية جديدة تقوم على تصنيف التجمعات والقرى والبلدات العربية في القدس والضفة إلى «صالحة» تُمنح اللون الأخضر، وأخرى «سيئة» تُمنح اللون الأحمر.

وقد كثفت (إسرائيل) من سياسات العقاب الجماعي بحق الفلسطينيين بالتزامن مع تصاعد الهبة الشعبية في تشرين أول ٢٠١٥، حيث قامت بسحب إقامات ذوي وأقارب الأشخاص الذين تتهمهم (إسرائيل) بالقيام بعمليات ضدها. بالإضافة إلى هدم بيوت «مُنفذي العمليات» وعزل الأحياء التي تحدث فيها تظاهرات أو مواجهات.

خلال عام ٢٠١٦، قامت إسرائيل بهدم حوالي ١,١٠٠ منشأة فلسطينية في الضفة الغربية بها يشغل شرق القدس، مما أدى الى تهجير أكثر من ١,٦٠٠ فلسطيني - أكثر من نصفهم من الأطفال، الأمر الذي ترك أثره على سبل عيش أكثر من ٧,٠٠٠ فلسطيني.



الإعتداءات العنصرية أداة من أدوات الإستعمار:

تشمل اعتداءات المستعمرين المرتكبة في ظل حماية وتواطؤ قوات الاحتلال: القتل العمد من خلال إطلاق النار، والاختطاف والاعتداءات الجسدية بالضرب والحرق، والاعتداء على الأراضي الزراعية ومصادرتها، وتجريف الأراضي وخلع الأشجار وتقطيعها، وإتلاف المحاصيل الزراعية وحرقها، ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، وتسميم المواشي وقتلها أو سرقتها، وردم وتخريب آبار المياه، ومنع الفلسطينيين من استخدام المصادر الطبيعية مثل عيون الماء، وتهديد المزارعين، وإطلاق الحيوانات المفترسة في الحقول والمزارع، وفتح مياه الصرف الصحي على المزروعات، إضافة إلى أعمال العريضة على الطرقات واستهداف المركبات المدنية ورشقها بالحجارة، والاعتداءات على الأماكن الدينية ودور العبادة من خلال حرقها أو خط شعارات عنصرية على جدرانها، واقتحام القرى الفلسطينية المجاورة للمستعمرات والاستيلاء على الأبنية السكنية.



منظمات استعمارية عنصرية:

تنشط في الضفة الغربية والقدس المحتلة عدد من المنظمات الصهيونية الإستعمارية، تتلقى دعمها من الحكومة والأحزاب الإسرائيلية مثل حزب الليكود، والبيت اليهودي، وإسرائيل بيتنا. ومن ضمن تلك المنظمات «منظمة جباية الثمن» والتي قامت بشن سلسلة من الاعتداءات على الفلسطينيين في الضفة الغربية وشرق القدس والأرض المحتلة عام ١٩٤٨. وتعتبر عملية اختطاف الطفل محمد أبو خضير من حي شعفاط في القدس بتاريخ ٢ تموز ٢٠١٤، وتعذيبه ومن ثم إحراقه حياً، من أبرز جرائم المستعمرين بحق الفلسطينيين في القدس.

الاستعمار واعتداءات المستعمرين

يُسلط هذا الجزء الضوء على سياسة الاستعمار وعنّف المستعمرين التي تُنفذها (إسرائيل) على جانبي الخط الأخضر بشكل عام، وفي القدس بشكل خاص. ويركّز على اعتداءات المستعمرين الإسرائيليين على الفلسطينيين، والتي تتم بتواطؤ و/أو بدعم من قوات الاحتلال، والتي ازدادت بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة، كالقتل والتدمير وحرق الفلسطينيين وممتلكاتهم. تتركز اعتداءات المستعمرين بشكل خاص في المناطق المُصنفة «ج» وفي القدس.

الاستعمار في القانون الدولي الانساني:

ناهيك عن عدم قانونية ضم القدس، يعتبر بناء المستعمرات في شرق القدس ونقل المستعمرين إليها خرقاً جسيماً للقانون الدولي الانساني. ومن الجدير ذكره، أن بناء المستعمرات ينتهك عدداً من حقوق الشعب الفلسطيني، من بينها، حق تقرير المصير، حق الملكية، الحق في حرية التنقل، والحق في مستوى حياة لائق.

«لا يجوز لدولة الاحتلال ان ترحل او تنقل جزءاً من سكانها الهدييين الى الاراضي

التي تحتلها»

(من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة)

عدد المستعمرات والمستعمرين:

يبلغ عدد المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وشرقي القدس ما يزيد عن ٢٧٠ مستعمرة، فيها يبلغ عدد المستعمرين الإسرائيليين الذين يسكنون في شرقي القدس ما يقارب ٢٠٠.٠٠٠ مستعمر.



حالات التهجير في شرقي القدس بسبب المستعمرين

في العام ٢٠١٥، تم تهجير ثلاث عائلات فلسطينية من بيوتهم في منطقة بطن الهوى شرقي القدس وذلك لشق طريق للمستعمرين. كما يعيش ما يقارب ٨٠ عائلة أخرى في ذات الحي بقلق يومي من تهديدات تهجيرهم لنفس السبب.

في شرقي القدس:

في العام ٢٠١٦، تم تسليم ١٩٠ قرار إخلاء لعائلات فلسطينية في القدس، وذلك بناءً على ضغط جمعيات تابعة للمستعمرين. ونتيجة لهذا القرار، يواجه أكثر من ٨٠٠ فلسطيني خطر التهجير المهدق.



هل تعلم:

مرر الكنيست ما يسمى بقانون التسوية في شباط ٢٠١٧ بهدف شرعنة ٤٠,٠٠٠ وحدة سكنية في ٥٥ بوزة استعمارية بنيت على ما يزيد عن ٨٠٠٠ دونم من أراض مهلوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية.



في الوقت الذي يخضع فيه التخطيط والتنظيم في القرى والبلدات العربية الى سياسات معقدة ومقيدة، تستمر (إسرائيل) بدعم المستعمرات وتطويرها من خلال تمثيلها بشكل كامل في اجراءات التخطيط، والربط بالبنى التحتية والمرافق العامة، بالإضافة إلى تسهيل ودعم بناء المستعمرات وتقديم الحوافز المادية للمستعمرين.

إن قيام (إسرائيل) بغض النظر عن ممارسات المستعمرين وتقديم الحماية لهم، يُعتبر تشجيعاً وتبنياً لسياسة اعتداءات المستعمرين.

العقيدة الصهيونية

أرييل شارون: «كل شخص يجب أن يتحرك، يركض ويختطف ما استطاع من التلال الفلسطينية لتوسيع المستوطنات اليهودية، لأن أي شيء نأخذه الآن سيبقى لنا، وأي شيء لا نأخذه سيعود لهم».

يتسحاق شامير: «إن مستوطنات أرض (إسرائيل) هي جوهر الصهيونية وبدونها ستبقى العقيدة الصهيونية منقوصة».

موشي ديان: «بدون المستوطنات يصبح الجيش الإسرائيلي جيش أجنبي يحكم سكان أجنب».



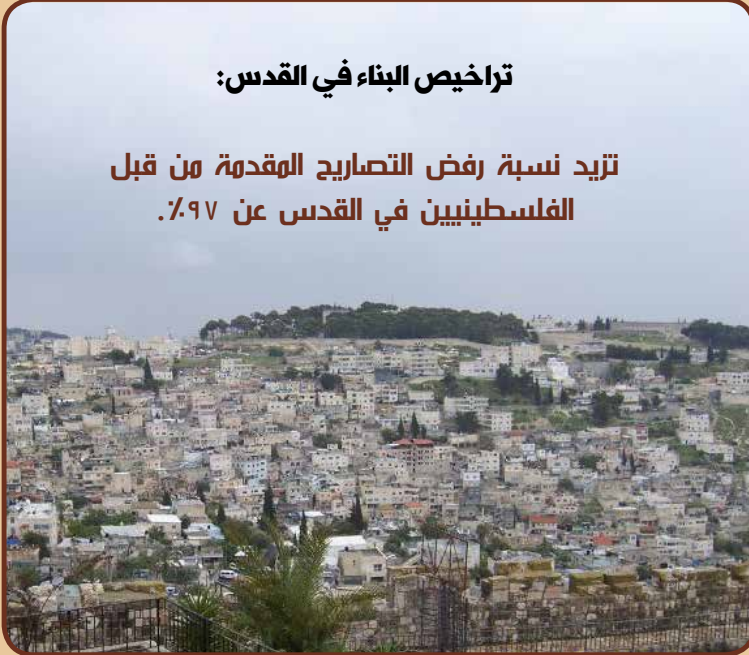
في الوقت الذي جمدت (إسرائيل) فيه عملية تسجيل الأراضي في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، فإنها اشترطت أن تكون الأرض المنوي البناء عليها مسجلة مسبقاً للحصول على رخصة البناء!

إن معظم الأراضي في شرق القدس هي أراض غير مسجلة لدى مسجل الأراضي الإسرائيلي، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على استصدار تصاريح البناء. فعدم تسجيل الأرض لا يثبت ملكيتها مما يفتح السبيل أمام (إسرائيل) من أجل إصدار قرارات الهدم، والتي تكون مستندة بدورها إلى أن البناء غير مرخص، أو أنه مستخدم دون ترخيص، أو البناء في منطقة خلافاً لما هو مقرر في المخططات الهيكلية الإسرائيلية التي لا يشارك الفلسطينيون في وضعها.

«ينخفض منزلي ١٢ درجة عن الشارع (حوالي ٢ متر)، النهر الذي يسبب الرطوبة العالية بسبب انعدام التهوية ودخول أشعة الشمس. لم نستطع أن نغير في الوضع أي شيء، وذلك لصعوبة البناء والترميم بسبب سياسات التخطيط والتنظيم التي تفرضها (إسرائيل) في القدس، واضطررنا إلى التكيف مع هذه الحالة المزمنة من خلال قضاء أطول وقت على سطح المنزل لرؤية الشمس واستنشاق الهواء.»

تراخيص البناء في القدس:

تزيد نسبة رفض التصاريح المقدمة من قبل الفلسطينيين في القدس عن ٩٧٪.



التميز في سياسة التخطيط والتنظيم

تعتبر سياسة التمييز في التخطيط والتنظيم إحدى سياسات التهجير القسري، التي تهدف (إسرائيل) من خلالها إلى إعادة صياغة التوزيع الديمغرافي للشعب الفلسطيني، خصوصاً في القدس، وحصر تواجده بطريقة تناسب (إسرائيل).

التخطيط الهيكلي، وتراخيص البناء، وهدم البيوت

التخطيط الهيكلي: في العام ١٩٦٧، صادرت (إسرائيل) أكثر من ثلث مساحة شرق القدس، حيث بنت على هذه الأراضي أكثر من ٤٠,٠٠٠ وحدة سكنية للمستعمرين الاسرائيليين، في الوقت الذي لا يتم إدراج الفلسطينيين في التخطيط السكاني. كما تبنت (إسرائيل) سياسة متعمدة من التمييز ضد السكان الفلسطينيين في القدس في جميع المسائل المتعلقة بالأرض: المصادرة، والتخطيط الهيكلي، والبناء.

نظرياً، يُسمح للفلسطينيين في القدس البناء على ١٣٪ من مساحة شرق القدس والتي تكاد تكون مأهولة أو مشغولة بالكامل. وفي إطار السعي إلى تحقيق ما يُسمى بسياسة «التوازن الديموغرافي»، كشفت (إسرائيل) عام ٢٠٠٤ عن المخطط العمراني الهيكلي ضمن حدود بلدية القدس، والذي من خلاله وضعت (إسرائيل) ذريعة قانونية لمصادرة الأراضي الفلسطينية وتوسيع المستعمرات الإسرائيلية وتستنثي تلك المخططات المناطق العربية. ونتيجة لذلك، فإن عشرات الآلاف من الفلسطينيين ليس لديهم فرصة للحصول على تراخيص بناء، وهذا يفسر حقيقة أن ما نسبته ٢٨٪ من منازل الفلسطينيين في شرق القدس قد تم بناؤها من دون رخص.

إن الاشتراط المسبق لإصدار ترخيص بناء هو وجود مخطط عمراني محلي موافق عليه كما هو مشروع في قانون التخطيط والبناء الإسرائيلي للعام ١٩٦٥، والذي بدوره يحدد الأراضي المسموح استخدامها للاستعمالات السكنية، ويحدد عدد الطوابق المسموح بها.





هدم البيوت:

يمكن تصنيف عمليات هدم بيوت الفلسطينيين ضمن ثلاث فئات:

- الهدم بدواع عسكرية، وهي تشمل حملات التدمير واسعة النطاق التي تنفيذها إسرائيل خلال حروبها؛
- الهدم بدواع إدارية، وهي تشمل ما يتم هدمه بحجة عدم وجود تراخيص؛
- الهدم العقابي، وهي عمليات الهدم التي تجري ضمن سياسة العقوبات الجماعية التي تستهدف اهالي الشهداء المتهمين بارتكاب عمليات ضد إسرائيل ومستعمرها.

نتيجة لهدم ومصادرة ١٩٠ بناءً مهلوكةً للفلسطينيين خلال العام ٢٠١٦، هجرت (إسرائيل) نحو ٢٥٤ فلسطينياً من شرق القدس.



إن الغالبية العظمى من عمليات هدم المنازل في شرق القدس هي عمليات إدارية، يتم تطبيقها على المباني المنشأة حديثاً. إن عملية الهدم لا تتطلب جلسات استماع في المحكمة، وبالتالي فإن تطبيقها من الممكن أن يكون سريعاً. تسعى (إسرائيل) من خلال سياسة التخطيط والتنظيم إلى تحقيق «التوازن الديموغرافي»، وذلك من خلال المحافظة على نسبة تبلغ ٧٠٪ من الإسرائيليين - اليهود و ٣٠٪ من الفلسطينيين ضمن حدود بلدية القدس.